

تقرير

مؤتمر روما 2 والحريري الأب: «عودة الجيش إلى الثكنات»!

فالجيش الأردني تحول في السنوات الماضية إلى جيش من القوات الخاصة يصلح لخوض الحروب الصغيرة، وليس مواجهة إسرائيل أو جيش كلاسيكي كبير، فيما تتولى الأمن الداخلي قوات الشرطة والدرك وجهاز المخابرات العامة.

هل ينجح المشنوق في ما فشل به الحريري الأب؟ وهل تسير القوى السياسية الأخرى، ولا سيما الرئيس ميشال عون ونبيه بري وحزب الله، في ظل التركيبة الطائفية للأجهزة الأمنية والعسكرية وتوزع الحصص في النظام اللبناني بين الطوائف، بهيمنة جهاز واحد على الأمن في لبنان أو بتشكيل جيش جديد من قوى الأمن يزيد عديده على 35 ألفاً، وهو الذي يطمح إليه وزير الداخلية؟ (في القانون، لا يجوز أن يتخطى عتبة الـ 29 ألفاً بين ضابط ورتيب. أما المحقق، فلا يتجاوز حالياً عتبة الـ 24 ألفاً. ومنذ عام 2005، ارتفع عديد قوى الأمن الداخلي من 13 ألفاً إلى 24 ألفاً حالياً. وتحول الاستقالات الدائمة والإحالة على التقاعد والتطوع غير المنتظم دورياً دون الوصول إلى رقم 29 ألفاً).

ثمة مؤوقات كثيرة تحول دون تحقيق رؤية الحريري الأب. فالنظام اللبناني، كان ولا يزال نظاماً تخصصياً يشكل الدولة العميقة الوحيدة. والتحويلات الجديدة في البلاد والمنطقة، تشير إلى تثبيت المحاصصة أكثر فأكثر، لا إلى تفكيكها لحساب نظام مدني وطني، ما يبقى الأجهزة الأمنية المتعددة في حصص الطوائف، وإن تحولت بالشكل إلى «مؤسسات دولة». ثم إن حصص الطوائف، تمنع تشكيل آلية قانونية لتنسيق عمل الأجهزة الأمنية في بوتقة واحدة مثل أي دولة حديثة تملك أجهزة متعددة، أو حتى دول المحيط مثل مصر وسوريا ودول الخليج.

في السياسة، لم يكن المعلومات، جهازاً للجمع، بل انخرط بعد اغتيال الحريري في ملاحقة خصوم سلطة 14 آذار، فضلاً عن انخراطه المبكر في الحرب السورية ورفد المجموعات المسلحة السورية بالدعم والغطاء في الداخل اللبناني وغير الحدود. وما تراجع، بعد اغتيال العميد وسام الحسن، عن لعب الأدوار السياسية إلا رهناً بالظروف وموازين القوى. أما عودة الجيش إلى الثكنات، فتلك قضية معقدة. الجيش هو إنجاز ما بعد الحرب الوحيد بعقيدته القتالية بالعداء لإسرائيل ومساهمته في ضبط إيقاع الأمن الداخلي والتوازنات. وهذا القرار السياسي هو رهن بظروف الحرب مع العدو الإسرائيلي، التي دفعت أصلاً إلى انتشار الجيش في ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة»، المستمرة منذ اتفاق الطائف.

صلاحياته المنصوص عليها في القانون بمكافحة الإرهاب والتجنس. ولا شك في أن ملف العيتاني - الحاج والضجة الإعلامية التي رافقته، أعطى رافداً لسردية المشنوق، من «تفوق المعلومات» على نظرائه. هل ستحصل قوى الأمن على الدعم في روما؟ يضع القيثمون على الخطة الخمسية لقوى الأمن، تصوراً لاحتمالات الدعم، ولا سيما أن زيارة الرئيس سعد الحريري الأخيرة للسعودية ولقاءه الملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان، أعادت الدعم

سعى الحريري الأب إلى تشكيل جهاز أمني رسمي يواكبه في تحولات ما بعد الطائف

المالي العربي إلى روما. ففيما تتطلب الخطة الخمسية 500 مليون دولار لتحقيقها، يتوقع القيثمون عليها أن تحصل قوى الأمن على 200 مليون دولار على دفعات، بغية الشروع بالخطة. حتى إن أفكاراً كثيرة تدور في ذهن القيثمين على قوى الأمن، منها توسيع «تكنة الشهيد وسام الحسن» في الضبية، لتضم مهبط للمروحيات ومرفاً لقطع بحرية تابعة لقوى الأمن الداخلي، علماً بأن «المعلومات» كان قد دُرب عدداً من الطيارين على قيادة المروحيات.

في المنطقة نموذج للجيش والأجهزة الأمنية يحبّه الأميركيون ويسعون إليه، يراوح بين جيوش الأقاليم كالبشمركة الكردية، والنموذج الأردني. والمشنوق مثلاً، معجب بالنموذج الأردني، وهو عبّر عن ذلك علناً خلال زيارته العام الماضي لعمّان.



لاخفي المشنوق، حينه إلى الملاحوم الحريري، وهو معجب بالنموذج الأردني (مروان بو حيدر)

المعادلات الجديدة، وإن سمحت لفرع المعلومات، مع الدعم المميز الذي يلقاه عذّة وعديداً، بتوسيع دوره أمنياً وسياسياً على حساب الأجهزة الأخرى (وخاصة الشرطة القضائية)، والإمسك بقوى الأمن الداخلي، إلا أن الفرع الذي يملك هامشاً من الصلاحيات «في السياسة» أوسع من شعبية، لم يستطع تيار المستقبل شرعنة توسعته هذا، فبقي في النصوص وعلى الورق فرعاً لا شعبية. لم يخف الوزير نهاد المشنوق، في كلمته أمام سفراء 34 دولة خلال الاجتماع التحضيري لمؤتمر روما 2 في السرايا الحكومية منتصف الشهر الماضي، حينه إلى المشروع الحريري. رسم المشنوق إطاراً عاماً للرؤية ذاتها، تبدأ من منهجية عمل وزارة الداخلية في السنوات الأربعة الماضية وتطوير قدراتها التقنية والإلكترونية، والتي «سمحت بتحقيق الانجازات»، ولا تنتهي عند «اليوم الذي يعود فيه الجيش إلى الثكنات»، وصولاً إلى «اليوم الذي يصبح فيه السلاح غير الشرعي، كل السلاح غير الشرعي، بإمرة الدولة وحدها دون سواها».

بالنسبة لوزير الداخلية، «فرع المعلومات أثبت أنه الجهاز الأكفأ في الأمن، وهو ليس جهازاً لفئة دون أخرى، والدليل مواجهة الإرهابيين وعملاء إسرائيل على حد سواء». ويعطي الوزير مثلاً على ذلك، «كشف محاولة اغتيال القيادي الحمساوي في صيدا مؤخراً». اعتداد المشنوق بفرع المعلومات، يوازيه تقديرات حول رؤية التطور في الأجهزة الأمنية الأخرى، والتي «تحتاج إلى سنوات طويلة لتتطور، الأمن العام مثلاً يحتاج خمس سنوات وأمن الدولة إلى عشرة». إلا أن جهاز الأمن العام وأمن الدولة، لا يملكان الدعم الكافي، مادياً وعددياً لتحقيق هذا التطور، على الرغم من تحقيق الأمن العام إنجازات كثيرة في الأعوام الماضية في مواجهة المجموعات الإرهابية وخلايا عملاء إسرائيل، تتوافق مع

فراس الشوفي

«نتطلع إلى اليوم الذي يعود فيه الجيش اللبناني إلى ثكناته، متفرغاً للقيام بدوره المركزي في حماية حدود الوطن».

وزير الداخلية نهاد المشنوق

لا يحتاج الأميركيون والبريطانيون إلى مؤتمر روما 2 لدعم الجيش اللبناني. فالمساعدات العسكرية والمالية واللوجستية للجيش، وتحديد أفواج الحدود البرية التي تشكلت في السنوات الماضية ومهمتها «ضبط» الحدود اللبنانية - السورية تُقدّم بانتظام. وكذلك الأمر، بالنسبة إلى «الفوج النموذجي» المشابه لأفواج الحدود والمنوي تشكيله جنوب اللباني في منطقة عمليات قوات الطوارئ الدولية «اليونيفيل»، الذي سيمول أميركياً، سواء أتوافر الدعم العربي أم لم يتوافر في المؤتمر المنوي عقده يوم الخميس المقبل في العاصمة الإيطالية.

أهداف مؤتمر روما 2، بحسب مرجع أمني رفيع المستوى، لا تنحصر بدعم الجيش. بل إن دعم قوى الأمن الداخلي وفرع المعلومات، هو الغاية العميقة من المؤتمر الدولي، والمساحة المناسبة لتسويق الخطة الخمسية التي أعدتها قوى الأمن، في مشروع قديم. متجدد.

في عام 1994، أعيدت هيكلية قوى الأمن الداخلي وعُدلت صلاحيات أجهزتها وأركانها. سعى الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى تشكيل جهاز أمني - عسكري رسمي يكون سنداً له ويواكبه في عملية التحول التي أحدثتها اتفاق الطائف على توزع صلاحيات الطوائف والأمن في البلاد. أنتجت التغييرات توسعاً في صلاحيات فرع المعلومات. لكن التأثير السوري الأمني والسياسي في البلاد، لم يسمح للتغييرات الجديدة بالتحول إلى واقع. سنوات قليلة، وتحديداً الحريري المدعوم أميركياً، أكثر وضوحاً للقوى السياسية: المطلوب عودة الجيش اللبناني إلى الثكنات في ظل قيادة العماد إميل لحود، وتسلم قوى الأمن المهمات الأمنية، من الأمن الداخلي إلى مكافحة الإرهاب، إلى السيطرة على المعابر الحدودية البرية والبحرية، على حساب الأجهزة الأمنية والعسكرية الأخرى. لكن لم يكن لهذا المشروع أن يأخذ مجده في ظل الوجود السوري لاعتبارات تتعلق بتوزع الأجهزة الأمنية على الطوائف، والمعادلة السياسية - الأمنية اللبنانية - السورية التي أرسيت في البلاد، على أساس إلحاق الهزيمة بإسرائيل في جنوب لبنان.

بعد اغتيال الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، تغيرت الظروف.

الحد الأقصى (سعر شراء الطاقة من البواخر يساوي 58,5 دولاراً للميغاواط / ساعة). في الدراسة أيضاً إشارة إلى أن تكلفة البواخر تبلغ 700 مليون دولار في السنة. هذا الرقم يعتمد على سعر وسطي للميغاواط / ساعة يبلغ 12,5 سنتاً، ووفق معدل 65 دولاراً لسعر النفط.

في معادلة حسابية بسيطة، يتضح أن بين سعر الكيلوواط المشار إليه (12,5 سنتاً) والسعر الإجمالي (700 مليون دولار) تناقص واضح. الأول لا يؤدي إلى الثاني والعكس صحيح. فإذا كانت كلفة استئجار الطاقة في السنة 700 مليون دولار، فذلك يعني أن كلفة الكيلوواط / ساعة ستكون 10,4 سنتات فقط. وينتج هذا الرقم عن قسمة 700 مليون دولار على 6701 ميغاواط / ساعة في العام (اعتماداً على معدل إنتاج سنوي يقدر بـ 8760 ساعة وبفعالية تقدر بـ 90 في المئة).

أما إذا كان سعر 12,5 سنت للكيلوواط / ساعة هو قاعدة الاحتساب، فإن السعر الإجمالي سيكون في 838 مليون دولار / سنة. لكن حتى هذا الرقم لا يبدو منطقياً، إذ إنه يعني أن سعر برمبل النفط يساوي 46,5 دولاراً، بينما السعر المقدر في موازنة 2018 هو 65 دولاراً للبرميل، بما يعني أن التكلفة الإجمالية ستكون مليار دولار وليس 700 مليون. وعندها يكون السعر الواقعي للكيلوواط/ساعة 15 سنتاً وليس 12,5.

ذلك يعني ببساطة أن ما بُنيت عليه الدراسة ليس دقيقاً ولا يؤدي إلى النتائج المرجوة بتخفيض العجز، علماً بأن خبيراً في القطاع يدعو إلى فصل هدي رفيع مستوى الانتاج وتخفيض العجز. فمن بُرد تخفيض العجز، عليه فقط أن ينهي المرواحة المستمرة في خطة تحويل المعامل من العمل على الفيول أويل إلى الغاز، من خلال بناء محطات للغاز المسال على الساحل اللبناني، التي أقرّ إنشاؤها منذ سنوات، فيما الاستشاري المكلف بإعداد دفتر الشروط للمناقصة لم ينجح عمله بالرغم من بدء العمل منذ عام ونصف. الإبقاء على الواقع الحالي لقطاع الكهرباء واستبدال الفيول أويل بالغاز يعنينا تلقائياً توفير 40 في المئة من الفاتورة النفطية، وبالتالي تخفيض عجز الكهرباء بالنسبة نفسها.

في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 17 الماضي، قرار لافتح يحمل الرقم 39، وفيه يقرر مجلس الوزراء تاجيل البحث في عرض وزارة الطاقة والمياه مشروع استخدام محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال إلى لبنان. في الجلسة نفسها، قرار يحمل الرقم 60، هو نفسه القرار الشهير المتعلق بإجراء مناقصة لاستخدام معامل لتوليد الكهرباء (البواخر)، فما هو الرابط بين القرارين؟

الحاج أمام قاضي التحقيق اليوم

أعلن وكيل الدفاع عن الممثل المسرحي زياد عيتاني، المحامي صليبا الحاج، أن طلب إخلاء سبيل موكله الذي تقدم به الأسبوع الماضي سيُبت اليوم أو غداً، بعد انتهاء استجواب المقرض إيلي غ. الذي استجوبه قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا أمس. وسيستمع أبو غيدا إلى إفادة المقدم سوزان الحاج عند الساعة العاشرة من قبل ظهر اليوم. وأكد النقيب السابق لمحامي الشمال، الوزير السابق رشيد درباس، حضوره جلسة استجواب المقدم سوزان الحاج اليوم. وأشار درباس إلى أنه من «ضمن فريق مؤلف من خمسة محامين سيتولون الدفاع عن الحاج»، نائياً ما تناقله بعض وسائل الإعلام عن «الاستعانة بخبراء فنيين لادحض الأدلة التي ستعتمد ضد موكلته»، مؤكداً أنه «يمكن الاستعانة بفريق كهذا إذا اقتضت الحاجة».

(الأخبار)

موقوف، يفرض من الشرطة العسكرية

تمكن الموقوف الفلسطيني محمد حمد من فكّ الأصفاة والفرار من داخل مستشفى رفيق الحريري حيث كان يخضع للحراسة من قبل عناصر الشرطة العسكرية. وعلمت «الأخبار» أن حمد الموقوف بجرم الإرهاب، والمقيم في مخيم عين الحلوة، والذي كان ينتمي إلى تنظيم «داعش» وقاتل في صفوفه في سوريا قبل أن يعود إلى لبنان بناءً على طلب والده، كان قد سلم نفسه قبل مدة إلى استخبارات الجيش في صيدا. وذكرت المعلومات أن الموقوف الفار كان موجوداً في المستشفى منذ نحو شهر، علماً بأنه كان قد تعرّض لإصابة في رأسه في الأحداث الأخيرة في مخيم عين الحلوة.

(الأخبار)